

هروب المستثمرين يدفع الدولار للارتفاع 90 قرشاً ويضغط على الجنيه



الخميس 9 يوليو 2026 05:40 م

سجلت البنوك المصرية ارتفاعاً جديداً للدولار بنحو 90 قرشاً ليقترّب من مستوى 50 جنيهاً، عقب تصاعد التوترات قرب مضيق هرمز، في تطور أعاد الضغوط سريعاً إلى سوق الصرف وأثار مخاوف جديدة بشأن استقرار الاقتصاد □

وبالتالي، جاء الارتفاع بعد أسابيع من تراجع تجاوز 6% منذ يونيو، وهو ما يعكس سرعة تبدل المشهد النقدي بمجرد تعرض الأسواق الخارجية لأي صدمة سياسية أو أمنية مؤثرة □

كما أن اعتماد الاقتصاد على تدفقات الأموال الساخنة جعل سعر الصرف أكثر حساسية للتقلبات الدولية، بينما بقيت الأسباب الهيكلية للأزمة دون حلول حقيقية رغم الوعود الرسمية المتكررة □

لذلك، أوضح الخبير المصرفي محمد عبد العال أن تصاعد الدولار ارتبط بارتفاع الطلب على الأصول الآمنة عالمياً، مع توقع خروج مؤقت لبعض استثمارات أدوات الدين حتى تهدأ التوترات □

ومن ثم، يكشف هذا التفسير ارتباط السوق المحلية بعوامل خارجية تتجاوز قدرة الحكومة على التحكم فيها، بما يجعل أي أزمة إقليمية سبباً مباشراً لاضطراب سعر العملة □

غير أن السلطات دأبت على تقديم مرونة سعر الصرف باعتبارها دليلاً على نجاح الإصلاحات، بينما يرى منتقدون أنها كشفت ضعف قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية □

علوّة على ذلك، أدى تراجع الجنيه إلى زيادة المخاوف بشأن موجة جديدة من ارتفاع الأسعار، في وقت يعاني فيه المواطنون بالفعل من ضغوط معيشية متواصلة وتراجع القوة الشرائية □

أزمة أعمق

في المقابل، يرى الخبير الاقتصادي هاني جنيّة أن استمرار جذب الأموال الأجنبية قصيرة الأجل لا يغني عن الحاجة إلى زيادة الإنتاج والصادرات باعتبارهما المصدر الأكثر استدامة للنقد الأجنبي □

وبناءً على ذلك، يظل الاقتصاد معرضاً لتقلبات المستثمرين الأجانب الذين يدخلون ويخرجون وفق حسابات الربح والمخاطر، بعيداً عن احتياجات السوق المحلية أو استقرارها □

كذلك، أظهرت التجارب السابقة أن خروج جزء محدود من هذه الاستثمارات يكفي لإحداث ضغوط واسعة على العملة المحلية، وهو ما يتكرر مع كل أزمة إقليمية □

في الوقت نفسه، تتحمل الأسر المصرية الأثر المباشر لأي انخفاض جديد في قيمة الجنيه، عبر ارتفاع تكاليف الغذاء والدواء والخدمات الأساسية بصورة متسارعة □

فضلاً عن ذلك، تتزايد الفجوة بين الدخول والأسعار مع استمرار التضخم، بينما تتراجع قدرة قطاعات واسعة من المواطنين على تلبية الاحتياجات اليومية الأساسية □

أما سياسياً، فيربط معارضون هذه الأزمة باستمرار السياسات الاقتصادية التي اعتمدت على الاقتراض والتوسع في المشروعات الكبرى دون تحقيق عائد إنتاجي كافٍ □

وعلى الجانب الآخر، تتراجع الثقة الشعبية في الوعود الحكومية المتكررة بشأن استقرار الأسعار، بعدما تحولت التقلبات النقدية إلى مشهد متكرر خلال السنوات الأخيرة □

نتائج اجتماعية

إضافة إلى ذلك، يؤكد الخبير الاقتصادي مدحت نافع أن استقرار سعر الصرف يحتاج إلى تنمية حقيقية للإنتاج والاستثمار المباشر، وليس الاعتماد المستمر على التدفقات المالية قصيرة الأجل □

لهذا، تبدو الأزمة الحالية امتداداً لاختلالات اقتصادية تراكمت لسنوات، أكثر من كونها مجرد انعكاس لتوترات مضيق هرمز أو تحركات الأسواق العالمية □

وفي المقابل، تستفيد الأسواق المالية العالمية من انتقال رؤوس الأموال نحو الملاذات الآمنة، بينما تتحمل الاقتصادات الناشئة كلفة هذا التحول بصورة أكبر □

نتيجة لذلك، يجد المواطن المصري نفسه الحلقة الأضعف في معادلة لا يملك التأثير عليها، لكنه يدفع ثمنها عبر تراجع قيمة دخله وارتفاع تكلفة المعيشة □

وفي السياق ذاته، يثير استمرار الاعتماد على التمويل الخارجي تساؤلات متزايدة حول قدرة الاقتصاد على الصمود أمام أزمات إقليمية قد تتكرر مستقبلاً □

إلى جانب ذلك، يخشى مراقبون من أن يؤدي استمرار الضغوط إلى موجة جديدة من التضخم، بما ينعكس على مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية □

وفي المحصلة، تكشف قفزة الدولار أن استقرار السوق ما زال رهناً بعوامل خارجية، بينما تبقى الإصلاحات الهيكلية المؤجلة التحدي الأكبر أمام الاقتصاد المصري □

ختاماً، لا تبدو الأزمة مجرد حركة يومية في سوق الصرف، بل مؤشر جديد على هشاشة نموذج اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على التدفقات المؤقتة أكثر من اعتماده على الإنتاج الحقيقي □

وأخيراً، يظل المواطن الطرف الذي يتحمل نتائج كل اضطراب مالي، في وقت تتواصل فيه التحذيرات من اتساع الضغوط الاجتماعية إذا استمرت التقلبات النقدية دون معالجة جذرية □